United Nations
Economic Commission for Africa

الفعالية السابقة لإطلاق موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٤

”تعليم الإنسان الأفريقي ليكون مواكبا للقرن الحادي والعشرين: بناء نظم تعليمية مرنة لإتاحة المزيد من فرص الحصول على التعليم الشامل للجميع والمستمر مدى الحياة والجيد والمناسب في أفريقيا“

اغتنام الفرصة لإحداث التحول في التعليم في أفريقيا: من الالتزامات إلى العمل

كلمة
السيد
كلافر غاتيتي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

أديس أبابا
١٦ شباط/فبراير ٢٠٢٤

A-24-00299

فخامة السيد غزالي عثماني، رئيس اتحاد جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي

فخامة السيد ساهلي-ورك زِودي، رئيسة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

فخامة السيد لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، رئيس البرازيل

معالي السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي،

معالي السيدة الدكتورة مونيك نسانزاباغوانوا، نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي،

أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أنضم إليكم في هذا الفعالية السابقة لإطلاق موضوع الاتحاد الأفريقى لهذا العام. والدعوة إلى الانتقال من الالتزامات إلى العمل تعكس الطابع الملح للمهمة التي تنتظرنا. فالتعليم عالي الجودة والتعلُّم مدى الحياة هما المحفزان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣.

وعندما يزوَّد الأفراد بالمعرفة والمهارات الصحيحة، فهذا يؤدي إلى تمكينهم لاتخاذ قرارات مستنيرة. وبهذا يمكنهم أن ينعموا بصحة جيدة في حياتهم. كما يمكنهم بناء القدرة على الصمود عندما تواجههم التحديات الإنمائية.

بيد أننا نعلم أن نُظمنا التعليمية تتطلب إصلاحات عاجلة إذا أردنا أن نصل إلى أفريقيا "التي نصبو إليها".

ووحده التعليم غير العادي هو الذي سيحقق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ لأفريقيا.

ومن غير المقبول، في القرن الحادي والعشرين، أن يكون واحد من كل خمسة أطفال في سن الدراسة لا يرتاد المدرسة.

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

لقد أصبحت مجموعة مهارات القوى العاملة العالمية المستقبلية تميل نحو التكنولوجيا. حيث تلعب الرقمنة الآن دورا متزايدا.

وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت الصدمات العالمية الأخيرة، مثل كوفيد-١٩ ، أن اكتساب مهارات إضافية في تحليل البيانات وعلم السلوك والتحليل الاستشرافي تعود بفوائد أيضا. وهي تساعد الحكومات على وضع سياسات وقدرات أفضل للاستجابة للمجهول وبناء القدرة على الصمود. فما نقوم به من عمل اليوم سيحدد ما إذا كانت أفريقيا ستكسب أو تخسر.

ونحن بحاجة إلى برامج تعليمية تسمح بتحسين القدرة على تحمل تكلفته والحصول عليه وجودته وتزيد من مصداقية المؤسسات، وتوفر المهارات القابلة للتوظيف بالإضافة إلى السمات اللازمة لريادة الأعمال. وهذا يعني أيضا أن ما نوفره من تعليم يجب أن يمكِّن دولنا الأعضاء من تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣.

ولذلك، ليس من قبيل المبالغة التأكيد على أهمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والمبادرات التي تعزز التعليم والتدريب التقني والمهني.

في الواقع ، لا سبيل إلى إنكار الفوائد التي يمكن أن تجنيها أفريقيا وذلك تحسين نظامنا التعليمي.

لكن لا يمكننا القيام بذلك **إذا كانت نسبة ٢ في المائة فقط من الجامعات الأفريقية مصنفة ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات** (بروكينغز ، ٢٠٢٣). ولن ننجح ما دامت **المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا، بأقل من ٣٠ في المائة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي.**

أصحاب المعالي،

المندوبون الموقرون،

يجب أن نستنفر جميع أصحاب المصلحة لإطلاق العنان لتحول أفريقيا من خلال الابتكار. ولكن قبل ذلك، يجب علينا أولا، معالجة العوائق الهيكلية التي لا تزال تؤثر على النتائج التعليمية. لا سيما الحواجز المتعلقة بالإدماج والقدرة على تحمل التكاليف وتوفر فرص الحصول على التعليم والقابلية للتطبيق. كما يجب أن تكون نظمنا التعليمية محددة السياق وأن تستفيد من المزايا النسبية الطبيعية للبلدان. فعلى سبيل المثال، لا يوجد سبب يمنع قطاع الثروة الحيوانية في تشاد من أن يكون منافسا عالميا في مجال السلع الجلدية. كما أنه ليس من المستبعد الاعتقاد بأن الشوكولاتة الغانية والإيفوارية لا يمكنها، في يوم من الأيام، أن تنافس نظيرتها السويسرية. ويمكن للاقتصاد الأزرق في جزر القمر أن يقود الآفاق الجديدة للنهضة الأفريقية، على النحو المطلوب في خطة عام ٢٠٦٣. وكل هذ يمكن أن يصبح ممكنا إذا كانت نظمنا التعليمية متوافقة مع احتياجات السوق والمجتمع.

ويمكن للشراكات محددة الهدف والمعززة بين الحكومات والصناعات والمؤسسات الأكاديمية أن تدعم نقل المعرفة والتكنولوجيا التي تخدم احتياجات القطاعات الصناعية.

أصحاب المعالي،

المندوبون الموقرون،

صحيح أننا نواجه هامشا ماليا مقيدا للغاية. ولكن التقاعس عن اغتنام الفرصة البديلة يكلف ثمنا أغلى بكثير. وينبغي ألا يكون تأمين الموارد اللازمة لإصلاح نظامنا التعليمي مثار جدل.

وفي هذا الصدد، فإن للقطاع الخاص أيضا دورا حاسما يؤديه. ويجب علينا بالفعل أن نغتنم هذه اللحظة للانتقال من الالتزام إلى العمل.

ونحن إذ نُطلق الموضوع الهام لهذا العام، أود أن أؤكد لكم دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المستمر.

أشكركم جميعا على حسن إصغائكم.